

القاهرة في: ٧ ابريل ٢٠١٩

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،

في إطار السعي المستمر للبنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات الدولية المصرفية لتعزيز أداء الجهاز المصرفي وتطوير أساليب إدارة المخاطر لديه، وبالإشارة الى ورقة المناقشة الخاصة بمخاطر التركيز الصادرة في مايو ٢٠١١ وكذا قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٦ الخاص بوضع بعض الحدود الرقابية للحد من تركيز محافظ البنوك الائتمانية، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ على القرار التالي:

" اصدار التعليمات الرقابية المرفقة والخاصة بإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل على أن يتم البدء في التطبيق في نهاية مارس ٢٠١٩ "

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالتعليمات المشار اليها، مع موافاتنا بالبريد الالكتروني الخاص برئيس قطاع إدارة المخاطر بالبنك وذلك على البريد الالكتروني لإدارة بازل Basel.unit@cbe.org.eg في اقرب وقت لكي يتم ارسال النماذج الخاصة بقياس مخاطر التركيز الفردي والقطاعي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جمال نجم

التعليمات الرقابية لإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل

المحتويات

الصفحة	
	القسم الأول: الإطار العام
٢	١- مقدمة
٢	٢- نطاق التطبيق
	القسم الثاني: مفاهيم أساسية
٣	١- تعريف وأنواع مخاطر التركيز
٣	٢- أساليب الحد من مخاطر التركيز
	القسم الثالث : المتطلبات النوعية لمخاطر التركيز
٤	١- المبادئ الخاصة بالبنوك
٥	٢- إشراف ورقابة البنك المركزي المصري
	القسم الرابع: الطرق الكمية لقياس مخاطر التركيز الائتماني
٦	١- مخاطر التركيز الفردي
٧	٢- مخاطر التركيز القطاعي
٩	القسم الخامس : اختبارات التحمل
١٠	القسم السادس : أمثلة رقمية لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني

القسم الأول الإطار العام

١ - مقدمة

في إطار سعى البنك المركزي المصري نحو تعزيز قوة الجهاز المصرفي المصري ورفع كفاءته في مواجهة أي أزمات مالية محتملة من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية ومنها الدعامة الثانية من مقررات بازل الخاصة بعملية المراجعة الإشرافية (SRP) والتي تهدف إلى تغطية المخاطر الجوهرية الأخرى التي لم تؤخذ في الاعتبار ضمن الدعامة الأولى كمخاطر التركيز، ومخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة، ومخاطر السيولة وكذا التأكد من توافر رأس مال إضافي كافي لمقابلة تلك المخاطر.

وفى ضوء ما سبق، فقد تقرر تطبيق التعليمات الآتية الخاصة بمخاطر التركيز والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي قد ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكل كبير على أداء البنك مما قد يهدد استمراره في مزاوله أعماله.

وتشمل تلك التعليمات كل من المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز بكافة أشكالها وكذا المتطلبات الكمية لقياس مخاطر **التركز الائتماني فقط**، على أن تلتزم البنوك بتلك المتطلبات (نوعية وكمية) كحد أدنى لإدارة كافة أنواع مخاطر التركيز لديها.

٢ - نطاق التطبيق

١/٢ تسرى تلك التعليمات الرقابية على جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية، بحيث يتم قياس مخاطر التركيز الائتماني وفقاً للأساليب الكمية (التي سيرد ذكرها بالقسم الرابع من هذه التعليمات) على أساس فردي (شاملاً فروع البنك في الداخل والخارج) للبنوك الفردية^١ وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع^٢ للمجموعات المصرفية على أن يتم الإقرار للبنك المركزي المصري بشكل ربع سنوي وذلك خلال ٢٠ يوم من نهاية كل ربع سنة.

٢/٢ يلزم البنك المركزي المصري كافة البنوك أيضاً بتقييم مخاطر التركيز الناشئة عن كافة المخاطر الأخرى لديه كتلك الناشئة عن مخاطر السوق، والسيولة، والتشغيل وذلك بهدف إدارة كافة أنواع مخاطر التركيز المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وما يتطلبه ذلك من إجراء اختبارات تحمل لمخاطر التركيز بصفة دورية، وهذا يُعد تقييم البنك لمخاطر التركيز بكافة جوانبه جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتي تخضع لعملية المراجعة الإشرافية والتقييم (SREP) Supervisory Review & Evaluation Process من قبل البنك المركزي المصري في إطار تطبيق الدعامة الثانية لمقررات بازل.

٣/٢ يُمكن للبنوك أن تطبق طرق قياس داخلية لمخاطر التركيز بخلاف الطريقة الرقابية المُلزِمة من قبل البنك المركزي المصري ولكن لأغراض إدارة المخاطر لديها فقط وليس للأغراض الرقابية، وفى هذه الحالة يجب على تلك البنوك - إذا قرر للبنك المركزي ذلك - أن تقوم بالإقرار عن المنهجية المستخدمة فى هذه الطرق الداخلية وكذا نتائجها.

^١ التي ليس لها شركات مالية تابعة.

^٢ يشمل القياس على أساس مجمع البنك وكافة فروعها في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى التابعة له (باستثناء شركات التأمين) والتي يملك فيها البنك (أو البنك وأطرافه المرتبطة) نسبة ملكية تزيد عن ٥٠% من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة على ذلك الكيان.

القسم الثاني مفاهيم أساسية

١- تعريف وأنواع مخاطر التركيز

١/١ تنشأ مخاطر التركيز نتيجة اعتماد البنك في مزاولة نشاطه على توظيفات في أنشطة محدودة أو لدى عدد محدود من العملاء أو على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو أي خدمات أخرى، وبصفة عامة تتعلق مخاطر التركيز بأنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك الأمر الذي من المحتمل أن ينتج عنه:

- خسائر كبيرة بشكل يهدد قدرة البنك على القيام بأنشطته الرئيسية و/ أو
- تغيير جوهرى بهيكل المخاطر في غير صالح البنك.

٢/١ فيما يتعلق بأنواع مخاطر التركيز، فقد تنشأ عن أي من المصادر الآتية:

- **مخاطر انتمان:** تنشأ عن تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد والأطراف المرتبطة به^٣ بشكل مباشر أو غير مباشر (التركز الفردي) أو تركيز التوظيفات لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة (مثل التركيز القطاعي، الجغرافي، ... الخ)، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر كبيرة محتملة قد تهدد سلامة المركز المالي للبنك أو قدرته على القيام بأنشطته الرئيسية.
- **مخاطر سوق:** تنشأ عن تركيز الاستثمارات بالمحفظة المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (على سبيل المثال تركيز استثمارات البنك في أوراق مالية تم إصدارها من مصدر واحد) أو عن تركيز بنود الميزانية في عملات محددة.
- **مخاطر سيولة:** تنشأ عن التركيز في عدد محدود من المودعين والاعتماد على مصادر تمويل محدودة أو التركيز في أنواع محددة من الأصول.
- **مخاطر تشغيل:** تنشأ على سبيل المثال عن الاعتماد على نظم تكنولوجية واحدة أو نظم عمليات محددة أو عدد محدود من مقدمي الخدمات الخارجيين (Outsourcing).

٢- أساليب الحد من مخاطر التركيز

يُمكن للبنوك استخدام مجموعة من الأدوات التي تساهم في الحد من مخاطر التركيز والتي قد تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر مزيج من الآتي:

- **حدود داخلية:** وضع نظام شامل للحدود يتضمن حدود داخلية لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد أو العميل والأطراف المرتبطة به بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها فيما يتعلق بمخاطر التركيز، على أن تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود للتحقق من وملاءمتها وتفعيلها بشكل دائم. ويُمكن على سبيل المثال أن يضع البنك حدوداً للتوظيفات على مستوى القطاع، الدولة، أو منتجات البنك، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم البنوك بتحديد، ومتابعة ووضع حدود مناسبة للتوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سواء كان ذلك في بنود داخل أو خارج الميزانية.
- **إدارة المحافظ:** القيام بمتابعة وإدارة المحافظ لدى البنك بشكل نشط ومستمر تُمكنه من إجراء تعديلات في أنشطته الجديدة بغرض معالجة وتصويب أي تركيزات كبيرة قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل.
- **تحويل المخاطر:** تحويل مخاطر الائتمان لطرف آخر باستخدام أسلوب منهجي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض) أو إجراء عملية توريق لمحفظة القروض لديه، أو بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخرى (عن طريق شراء مشتقات ائتمانية أو الحصول على ضمانات أو كفالات).
- **الاحتفاظ برأس مال إضافي:** توافر رأس مال إضافي (في إطار الدعامة الثانية) فوق الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل.

^٣ يُقصد بالأطراف المرتبطة تلك التي يسيطر عليها العميل سيطرة فعلية وفقاً للمفهوم الوارد بالمادة (٥١) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته.

القسم الثالث المتطلبات النوعية لمخاطر التركيز

١- المبادئ الخاصة بالبنوك

يتعين على البنك الالتزام بمجموعة من المتطلبات النوعية والمبادئ الخاصة بإدارة والتحكم في مخاطر التركيز بكافة أنواعها ويمكن إيجاز هذه المتطلبات والمبادئ فيما يلي:

١/١ يجب أن يتوافر لدى البنك سياسة واضحة خاصة بمخاطر التركيز تشكل جانباً أساسياً من الإطار العام لعملية إدارة المخاطر لديه، على أن تكون هذه السياسة دقيقة وموثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما يجب أن تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بحيث تأخذ في الاعتبار أي تغييرات قد تطرأ على مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك وبيئة العمل المحيطة به.

٢/١ يجب أن يكون لدى البنك إجراءات داخلية ملائمة، تتضمن وجود نظام معلومات فعال لتحديد، وقياس، وإدارة، ومتابعة والإقرار عن كافة أنواع مخاطر التركيز وفقاً للسياسات والحدود المعتمدة لديه في هذا الشأن، على أن تتماشى هذه الإجراءات مع طبيعة ومدى تعقد نشاط البنك.

٣/١ يجب أن يضع البنك هيكل ملائم لحدود التركيز المسموح بها وذلك في إطار سياساته الداخلية وكذا أطر القياس والإدارة الكلية للمخاطر التي يتعرض لها، مع إيلاء عناية خاصة لمناطق المخاطر التي لم يرقم البنك المركزي المصري بوضع أساليب قياس ومتطلبات كمية محددة لها. وفي ضوء ذلك، يجب أن توضع الإجراءات بشكل يسمح بالاستخدام الملائم لتلك الحدود وبما يضمن عدم تجاوزها بأي حال من الأحوال.

٤/١ في ضوء هيكل حدود التركيز الموضوع من قبل البنك، يتم وضع حدود فرعية للتوظيفات على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي، والمناطق الجغرافية، والكفالات والضمانات، إلخ وكذا على مستوى مصادر التمويل مثل سوق الإنترنت وعدد المودعين وذلك في إطار سياسة تمويلية تتسم بمستوى مقبول من التنوع.

٥/١ يجب أن يقوم البنك بشكل منتظم ودوري بما يلي:

- إجراء عملية مراجعة تفصيلية لبيئة المخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة لديه.
- تطبيق اختبارات تحمل وسيناريوهات تحليلية ملائمة.
- مراجعة دقيقة للأداء الاقتصادي للمقترضين الحاليين.
- مراجعة صلاحيات الاعتماد اللازمة للأعمال والأنشطة الجديدة.
- مراجعة لأساليب تخفيف المخاطر المتبعة ومدى قانونية سرياتها وتنفيذها بشكل مستمر.
- مراجعة استراتيجية البنك التمويلية للتأكد من وجود تنوع فعال في مصادر وأجال التمويل.
- مراجعة استراتيجية العمل.

٦/١ يتعين على البنك في إطار إدارة مخاطر التركيز لديه إتباع أساليب ملائمة للحد من تلك المخاطر مثل تحويل المخاطر وإدارة ومتابعة المحافظ الائتمانية بشكل نشط ومستمر أو أية أساليب أخرى يراها البنك ملائمة في هذا الشأن.

٧/١ يجب على البنك تكوين رأس مال إضافي ملائم يتسم بالجودة (من مكونات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية) لمقابلة مخاطر التركيز وذلك في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب النوعية لإدارة مخاطر التركيز، وكذا نتائج اختبارات التحمل وتداعياتها ومدى قدرة الإدارة على اتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة عند الضرورة.

٢- إشراف ورقابية البنك المركزي المصري

١/٢ سيقوم البنك المركزي المصري من خلال الرقابة المكتتبية ونظام التقارير لديه وكذا من خلال الرقابة الميدانية بالتقييم الشامل لمخاطر التركيز لدى البنوك بكافة جوانبها النوعية والكمية على حد سواء بشكل يسمح له بإجراء مقارنات فيما بين البنوك الشبيهة بحيث يتسنى للبنك المركزي المصري الوقوف على مدى سلامة إدارة تلك المخاطر لدى البنوك.

٢/٢ سيستخدم البنك المركزي المصري مؤشرات كمية ونوعية لتقييم درجة مخاطر التركيز لدى البنوك ومدى قدرة البنك على الإدارة الحصيفة لتلك المخاطر وفقاً لنظام تقييم المخاطر المعمول به لدى البنك المركزي المصري أخذاً في الاعتبار السياسات والحدود الموضوعية، وكذا نتائج اختبارات التحمل المستخدمة من قبل البنك في هذا الشأن.

٣/٢ في إطار نظام تقييم المخاطر لدى البنك المركزي المصري سيتم تحديد البنوك المتجاوزة التي يجب وأن تخضع للمراجعة المستمرة و/أو من المتوقع أن تحتفظ برأس مال رقابي إضافي والتي قد تحتاج إلى تفتيش ميداني مخصص لهذا الغرض.

٤/٢ إذا أسفرت عملية المتابعة التي يقوم بها البنك المركزي المصري بواسطة أدواته الرقابية المختلفة عن وجود حجم مخاطر تركيز مرتفع و/أو عدم كفاية إدارة تلك المخاطر، فسيلزم البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية وفقاً لدرجة التركيز الموجودة والتي تشمل ما يلي:

- الحد من مخاطر التركيز وتنويع المحفظة لديه، أو
- تكوين رأس مال إضافي، أو
- كلا الإجراءين المشار إليهما آنفاً.

وبالإضافة لما سبق من إجراءات تصحيحية، يجب على البنك أن يقوم بالمراجعات السابق الإشارة إليها (بالبند 5/1 من هذا القسم) بشكل أكثر عمفاً.

٥/٢ في كافة الأحوال وبغض النظر عن تقييم البنك المركزي المصري، يجب الإقرار من قبل البنك عن أية نتائج جوهرية تتعلق بمخاطر التركيز وأية إجراءات تصحيحية يتم اتخاذها من قبله فيما يخص مخاطر التركيز.

القسم الرابع الطرق الكمية لقياس مخاطر التركيز الائتماني

في إطار قياس مخاطر التركيز الائتماني ضمن الدعامة الثانية من مقررات بازل، يجب على كافة البنوك العاملة في مصر حساب **مخاطر التركيز الفردي** فيما يتعلق بالتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، وكذا **مخاطر التركيز القطاعي** فيما يتعلق بالتوظيفات لدى أطراف يكون احتمال إخفاقهم مرتبط بنشاطهم في نفس القطاع الاقتصادي (وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة الواردة لاحقاً) وفي كافة الأحوال، فإنه يتعين على البنوك تخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مخاطر التركيز الائتماني بدون أخذ أي مخصصات أو أي نوع من الضمانات في الإعتبار وذلك وفقاً للطرق الكمية اللازم اتباعها في هذا الشأن كما يلي:

١- **مخاطر التركيز الفردي** ٤

١/١ تنشأ مخاطر التركيز الفردي نتيجة تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد والأطراف المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا ويجب على البنوك قياس مخاطر التركيز الفردي باستخدام أسلوب مؤشر التركيز الفردي Individual Concentration Index (ICI).

٢/١ يتعين على البنوك استخدام أسلوب مؤشر التركيز الفردي لقياس مخاطر التركيز الفردي بالنسبة لمحفظة التوظيفات لدى **الشركات والتجزئة معاً** وحساب رأس المال الإضافي اللازم في هذا الشأن.

٣/١ هذا ويتم حساب مؤشر التركيز الفردي باستخدام كل من مؤشر هيرفاندال Herfindahl Index (HI) ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF) وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100$$

حيث إن:

▪ $\sum X$: تمثل إجمالي توظيفات البنك لدى أكبر ١٠٠٠ عميل (أخذاً في الإعتبار أن مفهوم العميل يشمل العميل والأطراف المرتبطة) أو إجمالي توظيفات البنك ككل في حالة أن يكون عدد عملائه أقل من ١٠٠٠ عميل للشركات والتجزئة وبدون خصم أي مخصصات وبدون أخذ أي نوع من الضمانات في الإعتبار.

▪ $\sum Y$: تمثل إجمالي التوظيفات في كل من محفظتي الشركات والتجزئة وبدون خصم أي مخصصات وبدون أخذ أي نوع من الضمانات في الإعتبار. ويتضمن هذا الرصيد كافة التوظيفات لدى عملاء الشركات والتجزئة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، التسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وأي شكل من أشكال الدعم المالي.

وبناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، فإنه يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان للشركات والتجزئة بالدعامة الأولى) وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (١) أدناه والذي يبين العلاقة بين مؤشر التركيز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الفردي (الذي من خلاله يتم حساب قيمة المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي).

٤ يوضح القسم السادس مثال رقمي لقياس مخاطر التركيز الفردي باستخدام أسلوب مؤشر التركيز الفردي ICI. علماً بأن محفظة الشركات تتضمن الشركات المتوسطة، أما محفظة التجزئة فتشمل التوظيفات لدى الأفراد وكذا المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفقاً للتعريف الوارد بالكتاب الدوري الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧.

جدول رقم (١)

مؤشر التركيز الفردي ICI (%)	رأس المال المطلوب (%)
$0.1 \geq ICI > 0.0$	٠
$0.2 \geq ICI > 0.1$	٢
$0.4 \geq ICI > 0.2$	٤
$1.0 \geq ICI > 0.4$	٦
$1.0 \geq ICI > 1.0$	٨

٤/١ عندما يكون لدى البنك متطلب رأسمالي أكبر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال^٦ يتم الآتي:

- إذا كان المتطلب الرأسمالي أكبر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال أكبر من المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية لأكثر ١٠٠٠ عميل (شاملة الـ ٥٠ عميل)، فيتم الاعتراف فقط بالمتطلب الرأسمالي لأكثر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى ولا يطالب البنك في هذه الحالة بحساب متطلب رأسمالي إضافي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية.
- إذا كان المتطلب الرأسمالي أكبر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال أقل من المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية، فيُعدّ بالمتطلب الرأسمالي لأكثر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى، ويُطالب البنك كذلك بتكوين الفرق بينهما ضمن الدعامة الثانية كمتطلب رأس مال إضافي لمخاطر التركيز الفردي.

٥/١ إذا لم يكن لدى البنك متطلب رأسمالي أكبر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال، فيُعدّ بكامل متطلب رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية.

٢- مخاطر التركيز القطاعي^٧

١/٢ تنشأ مخاطر التركيز القطاعي نتيجة التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بنشاطهم في قطاع اقتصادي واحد.

٢/٢ يتعين على البنوك استخدام طريقة مؤشر التركيز القطاعي (Sectoral Concentration Index (SCI) لقياس مخاطر التركيز على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحديد متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة هذا النوع من المخاطر كما هو موضح لاحقاً. ويجب أن يكون النطاق الذي يتم على أساسه حساب مؤشر التركيز القطاعي هو إجمالي توظيفات البنك لدى عملاء الشركات الموزعة بحسب القطاعات الاقتصادية العشرة المحددة من قبل البنك المركزي كما يلي:

(١) الأنشطة العقارية والتأجير	(١١) صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة
(٢) الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار	(١٢) الوساطة المالية والتأمين (الخدمات المالية بخلاف البنوك)
(٣) صناعة المنتجات الغذائية، المشروبات، ادخان	(١٣) الأنشطة الاجتماعية والإدارية والتعليم
(٤) تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح وأعمال الصيانة	(١٤) أعمال الصيد
(٥) أعمال التشييد والبناء	(١٥) إمدادات الكهرباء، الغاز، المياه
(٦) صناعة وسائل النقل	(١٦) استخراج البترول والغاز الطبيعي، وتكرير البترول
(٧) الفنادق والمطاعم (الإقامة وخدمات الغذاء)	(١٧) أعمال النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات
(٨) استغلال المحاجر والتعدين وأعمال التنقيب	(١٨) صناعة الزجاج، السيراميك، مواد البناء
(٩) صناعة المواد والمنتجات الكيماوية ومنتجات الجلود	(١٩) صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والمعدات والآلات
(١٠) صناعة المعادن والحديد والصلب	(٢٠) القطاعات الأخرى

^٦ وفقاً للكتاب الدوري الصادر للبنوك بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦.

^٧ يوضح القسم السادس مثال رقمي لقياس مخاطر التركيز القطاعي باستخدام مؤشر التركيز القطاعي SCI.

٣/٢ هذا ويتم حساب مؤشر التركيز القطاعي (SCI) وفقاً للمعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} x\right)^2} \times 100$$

حيث إن:

X : تمثل قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة (٢٠ قطاعاً)، وبدون خصم أي مخصصات وبدون أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار. ويتضمن هذا الرصيد كافة التوظيفات لدى الشركات بما في ذلك الأوراق التجارية المخصوصة، التسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

ووفقاً للمعادلة السابقة، يتم حساب مربع توظيف كل قطاع على حده وجمعهم معاً ثم يقسم الناتج على مربع إجمالي كافة توظيفات الشركات الموزعة على القطاعات العشرين المحددة.

٤/٢ وبناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة، يتم تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان للشركات) من خلال الجدول رقم (٢) أدناه والذي يمثل العلاقة بين مؤشر التركيز القطاعي (SCI) ورأس المال المطلوب (الذي من خلاله يتم حساب قيمة المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي).

جدول رقم (٢)

رأس المال المطلوب (%)	مؤشر التركيز القطاعي SCI (%)
٠	$12 \geq SCI > 0$
٢	$15 \geq SCI > 12$
٤	$20 \geq SCI > 15$
٦	$25 \geq SCI > 20$
٨	$100 \geq SCI > 25$

القسم الخامس اختبارات التحمل

تعتبر اختبارات التحمل إحدى الأدوات الأساسية لإدارة المخاطر لدى البنوك وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل والتي يجب أن يقوم بها البنك لأنواع المخاطر المختلفة التي تواجهه. وفي إطار إدارة مخاطر التركيز، يجب أن يقوم البنك بإجراء اختبارات تحمل للتركز الائتماني لديه وفقاً لما يلي:

1. أن تعتمد اختبارات التحمل على عدد من المبادئ الأساسية وذلك على النحو التالي:
 - النسبية في التطبيق وفقاً لحجم ومدى تعقد نشاط البنك.
 - النطاق الملائم للتطبيق من حيث الأخذ في الاعتبار كافة النواحي الجوهرية لمخاطر التركيز الائتماني التي يواجهها البنك.
 - الموائمة من حيث تحديد العوامل الأساسية المؤدية لمخاطر التركيز الائتماني التي تخضع لاختبارات التحمل.
 - دورية التطبيق وفقاً لطبيعة عمل البنك، درجة تذبذب المتغيرات محل الاختبار، أساليب القياس المستخدمة، التغيرات الجوهرية التي تطرأ على البيئة الخارجية أو هيكل المخاطر لديه.
 - جودة البيانات ونظم المعلومات من حيث الدقة والتكامل والتعبير عن الواقع الفعلي.
 - المراجعة الدورية لمنهجية التطبيق للتحقق من مدى كفاية العناصر الأساسية لاختبارات التحمل كالاقتراضات القائم عليها الاختبارات.

2. أن تطبق اختبارات التحمل لمخاطر التركيز الائتماني على كافة التوظيفات لدى البنك سواء للعملاء (متضمنة العملاء المرتبطين) أو للمجموعات المختلفة للأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة مثل التركيز القطاعي أو الجغرافي، على أن تكون تلك الاختبارات مُصممة بشكل جيد وشامل لتحقيق الاهداف المرجوة منها.

3. أن تصمم اختبارات التحمل بشكل يسمح بقياس أثر حدوث ظروف اقتصادية غير مواتية على المركز المالي للبنك ككل وذلك من خلال وضع سيناريوهات أسوأ الظروف Worst case scenarios بشأن احتمالات تعثر العملاء والأطراف المرتبطين بهم أخذاً في الاعتبار أن اختبارات التحمل قد تظهر ارتباطات كامنة فيما بين التوظيفات بمحافظ البنك لم تكن ظاهرة من قبل.

4. يمكن أن يلجأ البنك إلى أنواع مختلفة من اختبارات التحمل مثل اختبارات الحساسية والتي بموجبها يتم تقييم أثر تطبيق تغيير غير مواتي في مُتغير واحد على الوضع المالي للبنك مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، أو الاختبارات القائمة على مجموعة من السيناريوهات المفترضة في آنٍ واحد إما على أساس تاريخي استناداً على أحداث جوهرية تتعلق بالسوق وحدثت في الماضي، أو على أساس افتراضي استناداً إلى أحداث افتراضية يُمكن حدوثها ولم تقع في الماضي.

هذا ويحق للبنك المركزي المصري - عندما يترأى له ذلك - مطالبة البنك بموافاته بالمنهجية المتبعة باختبارات التحمل وتفصيلها كالاقتراضات المستخدمة وكذا نتائج تلك الاختبارات والقيام باختبارات تحمل إضافية في أوقات زمنية مختلفة وموافاته بنتائجها.

القسم السادس
أمثلة رقمية لحساب متطلبات رأس المال
لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني

أولاً: قياس مخاطر التركيز الفردي باستخدام طريقة المؤشر الفردي ICI:

بافتراض أن عدد عملاء البنك (على مستوى كل من محفظتي الشركات والتجزئة) = 3000

(القيمة بالآلاف جنيه)

مربع قيمة التوظيفات	قيمة التوظيفات	أكبر 1000 عميل
100	10	1
100	10	2
100	10	3
.....
.....
100	10	998
100	10	999
100	10	1000
	10,000	إجمالي التوظيفات (أكبر 1000 عميل)
100,000 (أ)		إجمالي مربع التوظيفات $\sum_{i=1}^{1000} X^2$
	100,000,000 (ب)	مربع إجمالي التوظيفات $\left(\sum_{i=1}^{1000} X\right)^2$

$$\text{مؤشر هيرفاندال} = \text{أ/ب} = \frac{100,000}{100,000,000} = 0,001$$

إجمالي التوظيفات لأكثر 1000 عميل شركات وتجزئة = 10,000 (ج)

إجمالي توظيفات الشركات والتجزئة لدى البنك = 20,000 (د)

$$\text{معامل التعديل AF (ج/د)} = \frac{10,000}{20,000} = 0,5$$

مؤشر التركيز الفردي ICI = مؤشر هيرفاندال (HI) × معامل التعديل (AF) × 100

$$= 0,001 \times 0,5 \times 100 = 0,05\%$$

وفقاً للجدول رقم (1) الوارد ذكره بالقسم الرابع من هذه التعليمات، فإن معدل رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز عندما يكون مؤشر التركيز الفردي عند مستوى 0,05% هو 0% (كنسبة من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان للشركات والتجزئة وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل 2).

وبافتراض أن إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان للشركات والتجزئة قيمتها 20,000، ومن ثم فإن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان للشركات والتجزئة (وفقاً للدعامة الأولى) = 20,000 × 10% = 2,000.

قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز لمحفظتي الشركات والتجزئة (في إطار الدعامة الثانية) = 2,000 × 0% = 0

ويوضح المثال الآتي أسلوب حساب رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي في حالة وجود متطلب رأسمالي

أكبر 50 عميل وفقاً للدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال:

بافتراض أن رأس المال الإضافي المطلوب لمخاطر التركيز وفقاً لطريقة مؤشر التركيز الفردي (متضمن أكبر 50 عميل)

يساوي 90 مليون جنيه ففي هذه الحالة:

- إذا كان المتطلب الرأسمالي لأكثر ٥٠ عميل وفقاً للدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال يساوي ١٠٠ مليون جنية، سيقوم البنك بالاعتداد بالمتطلب الرأسمالي لأكثر ٥٠ عميل ضمن الدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال فقط ولا يطالب البنك بتكوين رأس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية.
- أما إذا كان متطلب رأس المال لأكثر ٥٠ عميل وفقاً للدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال يساوي ٨٠ مليون جنية، سيقوم البنك بالاعتداد بالمتطلب الرأسمالي لأكثر ٥٠ عميل (البالغ ٨٠ مليون جنية) وفقاً للدعامة الأولى بمعيار كفاية رأس المال، وكذلك سيحتاج البنك لتكوين رأس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركيز الفردي ضمن الدعامة الثانية بالفرق الذي يمثل ١٠ مليون جنية (٩٠ مليون جنية - ٨٠ مليون جنية).

ثانياً: قياس مخاطر التركيز القطاعي باستخدام طريقة مؤشر التركيز القطاعي: SCI

بافتراض ما يلي بالجدول أدناه:

(بالآلاف جنية)

القطاع (٢٠ قطاع)	قيمة التوظيفات	مربع قيمة التوظيفات
١	١٣٠	١٦,٩٠٠
٢	٢٠٠	٤٠,٠٠٠
٣	٣٠	٩٠٠
٤	٢٠٠	٤٠,٠٠٠
٥	١٠٠	١٠,٠٠٠
..
..
١٩
٢٠	٣٤٠	١١٥,٦٠٠
إجمالي التوظيفات		١,٠٠٠
إجمالي مربع التوظيفات $\sum_{I=1}^{20} X^2$		(أ) ٢٢٣,٤٠٠
مربع إجمالي التوظيفات $\left(\sum_{I=1}^{20} X\right)^2$		(ب) ١,٠٠٠,٠٠٠

$$\text{مؤشر التركيز القطاعي (SCI)} = \frac{\sum_{I=1}^{20} X^2}{\left(\sum_{I=1}^{20} X\right)^2} = \frac{223,400}{1,000,000} = 22,34\% = 100 \times \frac{223,400}{1,000,000} = 22,34\%$$

ووفقاً للجدول رقم (٢) الوارد ذكره بالقسم الرابع من هذه التعليمات، فإن معدل رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز حين يكون مؤشر التركيز القطاعي عند مستوى ٢٢,٣٤% هو ٦% (كنسبة من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان للشركات وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل ٢).

وبافتراض أن إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان للشركات لدى البنك قيمتها ١,٠٠٠، ومن ثم فإن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان للشركات (وفقاً للدعامة الأولى) = ١٠٠ × ١٠% = ١٠٠.

قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي لمحفظه الشركات (في إطار الدعامة الثانية) = ٦% × ١٠٠ = ٦ آلاف جنية.